



**تقرير** في الوقت الذي كان يناقش فيه مجلس الشيوخ تثبيت وزير العدل جيف سيشونز، هاجم دونالد ترامب المحاكم الأميركية، على خلفية إيقافها العمل بقراره حظر دخول اللاجئين والمواطنين من سبع دول ذات غالبية مسلمة. ورأى ترامب أن القضاء الأميركي «مسيّس جداً»

## ترامب يشتت «حرباً» داخلية جديدة القضاء مسيّس جداً!

دون تعيينه قاضياً فدرالياً إبان الثمانينيات) كان يقوم بـ"ترهيب" المصوتين، وأن تثبيته كقاضٍ سيكون له "أثر مدمر" على النظام القضائي. وأضافت أن "سيشونز" استخدم سلطات منصبه في محاولة بائسة لترهيب وإخافة المصوتين السود من كبار السن.

وُضعت وارن، المرشحة المحتملة للانتخابات الرئاسية المقبلة، عام 2020، من إكمال قراءة الرسالة. وعقب ذلك، اتخذ ماكونيل خطوة استثنائية باستحضار مادة تمنع التعليقات الحادة والانتقادات بين الأعضاء. واستجاب رئيس الجلسة السيناتور ستيفن داينز، لماكونيل، معلناً أن "السيناتور (وارن) ستعود إلى كرسياها".

ولكن مشاكل ترامب الإدارية لا تقتصر على ما تقدّم، فهو لا يزال يعاني في تخبّيت ملف آخر لا يقل حساسية عن ملف وزرائه، ويتعلّق بمعاونيه وفريقه في البيت الأبيض، الذين لا تزال مهماتهم تتضارب في ما بينها، إضافة إلى عدم خبرة غالبيتهم. وفي هذا السياق، ذكرت شبكة "سي إن إن" أن البيت الأبيض كثّف البحث، أخيراً، عن مدير جديد للتواصل بدلاً من

في غضون ذلك، لا يزال معظم الوزراء المعيّنين من قبل ترامب عالقيين في الكونغرس الذي يناقش تثبيتهم، في ظل عرقلة الديمقراطيين لهذا الإجراء. وفي آخر التطورات المتعلقة بهذا الملف، احتدم الجدل في مجلس الشيوخ بشأن المصادقة على تعيين أحد الوزراء. وذكرت وسائل إعلام أميركية أن الجدول وصل إلى حدّ توبيخ السيناتور الديمقراطيّة إليزابيث وارن، على خلفية انتقادها الساذج لترشيح جيف سيشونز لمنصب وزير العدل. وأشارت صحيفة "نيويورك تايمز" إلى أن زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ السيناتور ميتش ماكونيل ونخ وارن لل"طعن" في سيشونز، وذلك بعدما قرأت رسالة تنطوي على انتقاد شديد للجهة المرشح لمنصب وزير العدل، كتبها كورينا سكوت كينغ، أرملة زعيم حركة الحقوق المدنية، مارتن لوثر كينغ. وقال ماكونيل إن "السيناتور طعنت في دوافع وسلوك زميلنا من ألاباما".

وكتبت كينغ في الرسالة أن لجنة القضاء في مجلس الشيوخ حذرت من أن سيشونز (الذي حال سجله بخصوص الحقوق المدنية

لم تسلّم أيّ من المؤسسات أو الوكالات الفدرالية الأميركية من انتقادات الرئيس دونالد ترامب. فلم تكذ تخفت حدة التوتورات التي خيّم على العلاقة بينه وبين وكالة الاستخبارات، بعد تشكيكه في ما توصلت إليه من اتهامات لروسيا بالوقوف وراء عمليات القرصنة التي استهدفت الحزب الديمقراطي، حتى تصاعدت، أخيراً، حدة تصريحاته ضد القضاء الأميركي، الذي وصفه، أمس، بأنه "مسيّس جداً".

وفي الوقت الذي تنظر فيه محكمة استئناف في طلب الإدارة الأميركية إعادة العمل بالأمر التنفيذي الذي يقضي بحظر دخول اللاجئين ومواطني سبع دول ذات غالبية مسلمة الأراضي الأميركية، دافع ترامب عن هذا المرسوم الذي أوقفته المحاكم الفدرالية. وقال في اجتماع مسؤولي تطبيق القانون من أنحاء البلاد: "أعتقد بأن الأمن في خطر اليوم، مضيئاً: ليس لدينا قرار بعد. لكن المحاكم تبدو مسيّسة جداً وسيكون من الرائع للغاية لنظامنا القضائي أن يتمكن من قراءة البيان وأن يفعل الصواب. يتعلق هذا بأمن بلادنا".

شون سبايسر الذي يشغل أيضاً منصب المتحدث باسم البيت الأبيض. وكان عمل سبايسر كمتحدث باسم البيت الأبيض، منذ ثلاثة أسابيع إلى اليوم، محط انتقادات شديدة في وسائل الإعلام، على خلفية مهاجمته المستمرة لها، وعدم إدارته كيفية التواصل معها. ونقلت "سي إن إن" عن مصادر عدّة قولها إن ترامب "يشعر بخيبة أمل من أداء سبايسر، خلال أول أسبوعين من وجوده في الإدارة". وسبايسر الذي يعمل، منذ وقت

احتدم الجدل في مجلس الشيوخ بشأن المصادقة على تعيين وزير العدل

تقرير

## حكومة غزة تدهر الآثار لمنح الأراضي للموظفين!

مخططها وتحويل الشارع إلى منطقة مجاورة. بعد مدة، جرّفت إدارة جامعة فلسطين جزءاً من التل في مشاريع البناء الخاصة بها، ما أدى إلى تآكل جزء كبير منه، لتصل مساحته إلى 18 دونماً من أصل ثلاثين.

بالعودة إلى «سلطة الأراضي»، تجاهلت الأخيرة هذا السجل، وبدأت بتجريف تل السكن منذ يوم الجمعة الماضي، كمرحلة أولى لتأهيله من أجل توزيع أراضيه على موظفي حكومة «حماس» بدلاً من رواتبهم المتأخرة، وتعاون معها وزارة الاقتصاد التي تأخذ الرمال الصفراء الناتجة من التجريف لبيعها للمواطنين.

وبمراجعة «السياحة»، نفت الوزارة أن تكون على اطلاع على ما تفعله «سلطة الأراضي»، إذ قال المدير العام للآثار والتراث في غزة، إيهاب كحيل، إنهم تواصلوا مع «سلطة الأراضي» بمراسلات رسمية، لكن الأخيرة لم تستجب في بداية الأمر، ما دفعهم إلى التوجه إلى مقرها أول من أمس، وعقد اجتماع عاجل

غزة - عز الدين أبو عيشة

منذ أيام قليلة، تعمل «سلطة الأراضي» في غزة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني، وكلتاهما تابعتان لحكومة حركة «حماس» السابقة، على تجريف تل السكن الأثري الذي يعود إلى العصر البرونزي القديم (3200 ق.م.)، ويقدر عمره الآن بنحو خمسة آلاف سنة، وسبق أن نفّذ فيه علماء فرنسيون عدة حفريات للتنقيب عن الآثار.

ويقع تل السكن في منطقة الزهراء، وسط قطاع غزة، التي تحولت إلى مكان حيوي بعد بناء عدّة جامعات هناك، وهو ما أثار أطماع كثيرين لتجريفه واستغلاله في أمور تجارية، تحت دعوى أنّ هذه الآثار تعيق عملية التعمير والتشييد.

وكانت بلدية غزة أول من حاول التعرض للتل، وقد عرّضت على فتح شارع داخل المنطقة الأثرية، لكن وزارة السياحة والآثار رفضت المشروع واعترضت عليه، الأمر الذي دفع البلدية إلى التراجع عن

عادة ما يحفظ الرمل التاريخ والآثار أكثر من الإنسان، لأن الأخير يحاول استغلال الأرض لمصالح خاصة، متجاهلاً المنطقة التي يقيم عليها مشاريعه. وإذا كانت منطقة مايراد أن يقيم عليها مشروع ما وتبين أنها أثرية أو ذات دلالات حضارية، فإن طمس الآثار فيها هو «تخريب وجريمة»، بالعرف المحلي والدولي

معالم أثرية كثيرة في غزة باتت عرضة للانهدام بعد تعرض مناطق كثيرة للقصف (أي بي إيه)

